

المقاربة بالكفاءات وتدرّيس قضايا البيئة الطبيعية في المدرسة الجزائرية

- مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا الموجهة لتلاميذ التعليم المتوسط أنموذجاً -

أ/ نجاح بوالهوشات

كلية الفنون والثقافة - جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 03

الملخص :

جاء موضوع هذا المقال لدراسة مدى ملائمة المقاربة بالكفاءات لتدرّيس مواضيع البيئة الطبيعية المدمجة في محتوى مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا، وذلك اعتماداً على وجهة نظر أساتذة الاجتماعيات. حيث أجمع أفراد عينة الدراسة على ملائمة مبادئ هذه المقاربة لتدرّيس المواضيع البيئية في محتوى مادة الجغرافيا، إلا أنّ العوائق الميدانية مثل: الاكتظاظ داخل الأقسام، كثافة محتوى المناهج وعدم ملائمتها، عدم نجاعة السندات الموجودة في كتاب الجيل الأول، عدم توفر الإمكانيات المادية... الخ، حالت دون تطبيقهم لها كما هو مطلوب.

الكلمات المفتاحية : مقاربة بالكفاءات، إصلاحات تربوية، قضايا البيئة الطبيعية، تربية بيئية، مناهج الجيل الأول مادة الجغرافيا، مدرسة جزائرية .

Résumé :

Le sujet de cet article a pour objectif d'étudier la convenance de l'utilisation de l'approche par compétences dans l'enseignement des sujets ayant une relation à l'environnement intégré dans le contenu de la première génération des curriculums concernant la matière de la géographie, et ce, sur la base d'entretiens menés auprès d'enseignants d'histoire et de géographie. Les enquêtés qui ont été approchés nous ont exprimé la convenance des principes de cette approche pour l'enseignement des sujets environnementaux qui sont intégrés dans la matière de géographie.

Néanmoins, les obstacles rencontrés sur le terrain tel que : le surnombre d'élèves par classes, la densité non appropriée du contenu dans la matière, l'inefficacité des documents de support existants dans le livre de géographie de première génération, le manque de moyens matériels...etc., n'ont pas permis l'application de cette approche d'une façon correcte.

Mots-clés : approche par compétences, réformes éducatives, questions de l'environnement, éducation à l'environnement, curriculums de première génération, géographie, école Algérienne.

مقدمة :

وقع اختيار خبراء الإصلاح في الجزائر على المقاربة بالكفاءات كحل لتحسين التحصيل الدراسي للتلاميذ، فكانت البيداغوجيا التي بُنيت على أساسها المناهج الدراسية الجديدة، التي شُرع في التدريس بها ابتداء من العام الدراسي 2003-2004، وبهذا تمّ اختيارها لإعادة هيكلة الفعل التربوي وتوجيهه بطريقة مغايرة لما كان عليها من قبل¹. وكغيرها من المواضيع التي أدمجت في محتوى المناهج الدراسية الجديدة - أو "مناهج الجيل الأول" كما تسمى حالياً بعد صدور مناهج الجيل الثاني من الإصلاحات- كان على الأساتذة في المدرسة الجزائرية أن يدرّسوا قضايا البيئة الطبيعية بالاعتماد على

المقاربة بالكفاءات في جميع المواد الدراسية التي اختيرت لهذا الغرض، على غرار: اللغة العربية التربوية الإسلامية، التربية المدنية التربية العلمية؛ العلوم الطبيعية؛ العلوم الفيزيائية والتكنولوجية؛ اللغة الفرنسية؛ اللغة الانجليزية الجغرافيا... الخ².

في ظل هذه المعطيات، وجد أساتذة التعليم الإلزامي بالجزائر أنفسهم أمام تجربة مهنية جديدة تقتضي منهم اكتساب كفاءة أدائية « Compétence de performance » يتقنون بموجبها الأساليب والطرق الضرورية التي تسهل عليهم مهمة إيصال المحتوي البيئي إلى التلاميذ³ وتمكنهم من إرساء قيم المحافظة على موارد البيئة الطبيعية لديهم كأخلاقيات تصقل شخصيتهم المستقبلية، وذلك وفقاً لما تنص عليه شروط التدريس باستخدام المقاربة بالكفاءات ومستلزمات تنفيذها ميدانياً. وبما أنه مرّ على تطبيقها أكثر من 12 عاماً؛ فإنّ هذه المدّة تسمح بتقييم هذه المقاربة وتقويمها استناداً لوجهة نظر أساتذة الاجتماعيات، بوصفهم الموجهين والمسيرين للعملية التعليمية- التعليمية في مجال تخصصهم، مع أخذ منهاج مادة الجغرافيا كنموذج للوقوف على مدى ملائمتها لتدريس مواضيع التربية البيئية في التعليم المتوسط. من خلال ما تقدم يمكن حصر إشكالية هذا المقال في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى ملائمة المقاربة بالكفاءات لتدريس قضايا البيئة الطبيعية عن طريق مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا الموجهة لتلاميذ التعليم المتوسط بالجزائر ؟ .

1. تبني المقاربة بالكفاءات على المستوى الدولي: استجابة لمتطلبات مجتمعية جديدة !

عند الحديث عن السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فإنّ أكثر ما يميّزها هو ظهور عولمة الاقتصاد كنظام عالمي جديد، الذي أفرز العديد من المتطلبات الحياتية الملحة التي لم تكن موجودة من قبل، خاصة منها ما تعلق بإعادة تصميم ملامح المهن وسوق العمل والتنافسية في الإنتاج لكي تلبي حاجات وتطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية في جميع الميادين، وهي غاية استدعت توفر الكفاءة والتأهيل العلمي- التقني والتكنولوجي- الموثوق به لدى يد عاملة مطالبة بالتكيف مع مجتمع دولي مُعَوَّلَم⁴. بهذا أضحي، التفكير في إعادة هيكلة وتجديد الفعل التربوي- التعليمي حتمية لا بد منها بالنسبة لجميع دول العالم، التي اتخذت من المؤسسات التعليمية فضاءً لوضع وتبني أجندة جديدة تحمل في طياتها برمجة مغايرة لأولويات مجتمعاتها، وهو ما هو ما يعكس التأثير الواضح للمتطلبات الاقتصادية على طرق التدريس ونوعية الوسائل والمقاربات البيداغوجية المنتهجة، فالتعليم من وجهة نظر اقتصادية هو: " الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل جهد ومال وفي أسرع وقت، أو- بمعنى آخر- الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات التعليمية مع أكبر اقتصاد في المدخلات. " ⁵.

شهد العالم في نفس الفترة أيضاً تقدماً سريعاً في مجال الاكتشافات العلمية والتكنولوجية وكذلك في وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وهو الأمر الذي حثّ المختصين في شؤون التربية والتعليم على تقييم وتقويم طرق التدريس المطبقة ومراجعة المحتوى المعرفي، إلى جانب مقارنة مخرجات العملية التعليمية مع وتيرة التطورات العلمية الحاصلة⁶، وقد خلصوا في النهاية إلى عدم حصافتها مقارنة بمعايير الجودة التعليمية المنشودة، كما لاحظوا أيضاً عدم تناسبها مع الأحداث الجارية - لاسيما بعد الخدمات التي أصبحت تقدمها شبكة الانترنت، وهو ما جعلهم يؤكدون على " (...) الانتقال من منطق التعليم إلى منطق التكوين، سعياً إلى تفعيل التعليم والتعلم في آن معاً، وعملاً على مد المجتمعات بنشء يتعلم بممارسه فعل التعلم، ولا يهاب مواجهة المواقف باعتماده على النفس واستقلاله الذاتي. " ⁷.

إذا كان لا مناص من تبادل الخبرات البيداغوجية بين دول العالم للوقوف على آخر التطورات التعليمية- التعليمية، فإنّ تصميم وبناء مقاربة بيداغوجية تتميز بالأصالة « L'originalité » شرط ضروري لنجاحها على أرض الواقع، وبخاصة عندما تكون مستوحاة من عادات وتقاليد المجتمع ومن مختلف مكونات ثقافته المحلية، فهي عندما تستوفي هذا الشرط تحظى بالمساندة والتبني من جهة، ومن وجهة أخرى تتناغم مع الفروق المجتمعية المتغيرة حتى داخل الدولة الواحدة العاكسة لتنوّعها الإجماعي ثقافي. عطفاً على ما سبق نستخلص بأنّ تصميم المقاربة بالكفاءات واعتمادها في النظم التربوية - التعليمية على

المستوى الدولي، جاء تلبية لمتطلبات مجتمعية جديدة أوكلت للمدرسة مهمة تنشئة وتكوين جيل كوني جاهز للولوج إلى سوق عمل فرضت فيه معايير وتوازنات تحتم في المقام الأول إلى إتقان مبادئ المنافسة الاقتصادية التي أفرزتها العولمة كنظام للهيمنة . فالغاية من تسويق المقاربة بالكفاءات هي خلق حالة من الائتلاف بين الحاجات الاقتصادية المعولمة، التي تطمح للحصول على هامش ربح أكبر من خلال فتح آفاق جديدة للاستثمار وبين مخرجات المؤسسات التعليمية التي ينتظر منها تكوين المورد البشري المؤهل للقيام بهذه المهمة.

2. المنظومة التربوية في الجزائر : من المقاربة بالأهداف إلى المقاربة بالكفاءات:

انضمت الجزائر إلى الدول التي تبنت المقاربة بالكفاءات ابتداءً من عام 2003، تنفيذاً لتوصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي صادق عليها كل من مجلس الوزراء والبرلمان بغرفتيه في عام 2002⁸. ومن الضروري هنا، أن نسلط الضوء على السياق الوطني والدولي الذي مهد لإعداد وتطبيق المقاربة بالكفاءات ميدانياً في المنظومة التربوية الجزائرية. والسؤال الذي يَنشُدُ الإجابة عليه في هذه الجزئية من الموضوع هو : ما طبيعة المبررات الوطنية والدولية التي جعلت السلطات الحاكمة في الجزائر تقرر الاستجداء بهذه المقاربة البيداغوجية وما يرافقها من ترتيبات وتغييرات لحل مشكلات تدني التحصيل الدراسي في جميع المراحل التعليمية ؟

بالعودة إلى ما ورد في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 نجد بأن لمكسب التعددية الحزبية الذي جاء كمحصلة لنضال دام لسنوات ضد سياسة الحزب الواحد الدور الأساسي في الحرص على تحيين محتويات مناهج المدرسة الجزائرية التي تجاوزتها الأحداث الحاصلة إذ أصبحت بموجبها مكلفة بتنشئة جيل من الشباب سيعاصر مفاهيم وممارسات حياتية لم تكن مُفعلة من قبل في المشهد السياسي والاجتماعي بالجزائر؛ لاسيما منها مفهومي الديمقراطية والمواطنة وما يرتبط بهما من قيم التفتح والتسامح وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع في مقابل التمتع بالحقوق المشروعة⁹.

من جهة أخرى، لم تكن الجزائر بمنأى عن التحولات الاقتصادية التي فرضتها العولمة كنظام كوني جديد، وهو ما جعلها تسلك نهجاً اقتصادياً ينسجم مع هذه التحولات من خلال مقاطعتها للاقتصاد الموجه والمركزية في التسيير وتوجيهها نحو التأسيس التدريجي لاقتصاد السوق¹⁰. وهو ما يعني ضرورة تكفل المدرسة الجزائرية بتنشئة جيل قادر على تحمل المسؤولية منذ الصغر، متعود على حل المشكلات التي يواجهها في محيطه الاجتماعي بأبسط وأفضل الطرق، ولن يتحقق هذا مَبْلَغُ إلا بربط عملية التعليم بالواقع المعاش، وذلك عن طريق اختيار وضعيات تعليمية/تعلّمية مستقاة من الحياة اليومية للتلاميذ؛ تكون في صيغة " وضعيات/مشكلة"، تطبق كشكل من أشكال التعليم الفعّال " L'enseignement efficace " الذي نتيجه المقاربة بالكفاءات¹¹.

أما في إطار التعاون عربي-عربي و التعاون مغاربي-مغاربي على وجه الخصوص، فالجزائر كانت ملزمة بالوفاء لمختلف الاتفاقيات التي وقعت عليها، والتي كانت تُعنى بقطاعات حيوية وإستراتيجية كقطاع التربية والتعليم. وهو ما استدعى منها فيما بعد المشاركة في مختلف مبادرات التنسيق والتشاور لإعادة وضع هندسة جديدة للنظم التربوية-التعليمية المغاربية لتكون مساهمة للتحولات التي ميّزت المجتمع الدولي في بداية القرن الواحد والعشرين. فإذا قارنا بين كل من : الجزائر، تونس، والمملكة المغربية على سبيل المثال لا الحصر، نجد بأن تونس اعتمدت المقاربة بالكفاءات بموجب القانون 80-2002 المؤرخ 23 جويلية 2002 والموسوم بـ : "القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي"¹²، في حين اعتمدتها المملكة المغربية في سياق التوصيات التي أقرها ما أُصطلح على تسميته بـ : "الميثاق الوطني للتربية والتكوين"، وبهذا أصبحت المقاربة بالكفاءات سارية المفعول في مدارسها بشكل تدريجي ابتداء من عام 2002 إلى غاية عام 2008¹³. وفي نفس المجال الزمني تقريباً، بدأت

الجزائر أيضاً فصلاً آخرًا من التغيرات الجذرية في منظومتها التربوية يرتكز على اعتماد المقاربة بالكفاءات كطريقة للتدريس.

3. المدلول الإجرائي لمفاهيم الدراسة في ضوء إصلاحات المنظومة التربوية لعام 2002

تعد البحوث العلمية في مجال علم الاجتماع مفاهيمية بامتياز، بمعنى آخر تتوقف علمية نتائجها على التحديد الدقيق للمعاني الإجرائية التي يضعها الباحث للمتغيرات التي تتكون منها الظاهرة محل الدراسة. عطفًا على ما سبق، يمكن تعريف المفاهيم الأساسية لموضوع هذا المقال، إجرائيًا كالآتي:

1.3. المقاربة بالكفاءات:

إجرائيًا هي : تلك المقاربة البيداغوجية التي طبقتها وزارة التربية الجزائرية كبديل للمقاربة بالأهداف ابتداء من الموسم الدراسي: 2003-2004، ووفقًا لمبادئها يصبح التلاميذ محور العملية التعليمية-التعلمية ويتحول دور أستاذ مادة الاجتماعيات فيها من مجرد ملقن للمعارف إلى موجه لمواقف تعليمية في صورة وضعيات- مشكل تنير فضول المتعلمين وتدريبهم على استخدام ذكائهم بفعالية في توظيف واستثمار المهارات والمعلومات المكتسبة من المدرسة لحل مشكلات الحياة اليومية عن طريق إيجاد البدائل المناسبة .

2.3. قضايا البيئة الطبيعية :

نقصد بها إجرائيًا : تلك المواضيع المُدمجة في محتوى مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا الموجهة لتلاميذ التعليم المتوسط من السنة الأولى إلى السنة الرابعة، والتي تُعنى بمكونات البيئة الطبيعية - الحية منها وغير الحية - وبمختلف المشكلات التي تهدد سلامتها، إلى جانب التطرق إلى سبل حمايتها والمحافظة على مواردها من النضوب عن طريق تحمل مسؤولية ترشيد استغلالها داخل وخارج الوسط المدرسي.

3.3. المدرسة الجزائرية:

حسب موضوع هذا المقال هي : تلك المؤسسة التربوية العمومية التي أعيدت هيكلتها إداريا وبيداغوجيا وفقًا لتوصيات اللجنة الوطنية للإصلاحات التربوية لعام 2002، والتي فصل فيها القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 فيما بعد، ونظمها في شكل نصوص قانونية، أصبحت المدرسة الجزائرية بموجبها توفر تعليمًا إلزاميًا لمدة تسع سنوات؛ خمس سنوات منها في مرحلة التعليم الابتدائي، وأربع سنوات في مرحلة التعليم المتوسط.

4.3. التعليم المتوسط:

التعليم المتوسط إجرائيًا هو : المرحلة الثانية من التعليم الإلزامي بالمدرسة الجزائرية العمومية، التي يتلقى فيها التلاميذ تكوينًا مدته أربع سنوات في عدة مواد دراسية من بينها مادة الجغرافيا، وعند وصولهم إلى السنة الرابعة يجتازون امتحان وطني للحصول على " شهادة التعليم المتوسط "، التي تؤهلهم للالتحاق بالتعليم الثانوي العام والتكنولوجي أو التعليم المهني، بمعنى آخر تمكنهم من الانتقال إلى التعليم ما بعد الإلزامي حسب رغباتهم وعملاً بالمعايير المعتمدة في التوجيه.

5.3. مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا :

نستطيع تعريفها إجرائيًا، بأنها: تلك المناهج التي أعدت وفقًا للمقاربة بالكفايات خصيصًا لتلاميذ التعليم المتوسط ابتداءً من الموسم الدراسي 2003-2004، بحيث أُستكمل تعميمها في الموسم الدراسي 2006-2007. وقد تضمن محتوى هذه المناهج مواضيع مرتبطة بقضايا البيئة الطبيعية في إطار تنفيذ مشروع تعميم التربية البيئية في المدرسة الجزائرية من أجل ترسيخ مبادئها لدى تلاميذ المرحلة الثانية من التعليم الإلزامي، وجعلهم يتحملون مسؤولية التصدي للمشكلات البيئية منذ الصغر؛ ليكونوا مستقبلاً فاعلين أساسيين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

4. المعالجة المنهجية للدراسة الحقلية: الطريقة، الأدوات والعينة المستهدفة

سنعرض في هذا المقال جزءاً من نتائج دراسة حقلية قمنا بها في الفترة الممتدة من 15 نوفمبر 2016 إلى 04 أبريل 2017، في إطار جمع بيانات ميدانية خاصة بموضوع أطروحتنا التي كان هدفها التعرف على مدى اهتمام مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا في مراحل التعليم الإلزامي الجزائري بقضايا البيئة الطبيعية . وقد اعتمدنا في تحليلنا وتفسيرنا لهذه البيانات على المنهج الوصفي، الذي يعد في تقديرنا الأنسب لطبيعة الظاهرة المدروسة لأنه يتيح لنا ملاحظتها كما هي موجودة في الواقع.

إلا أننا في المقابل ركزنا على جمع بيانات ميدانية ذات طبيعة كيفية " Des données qualitatives " عن طريق استخدامنا للمقابلة نصف الموجهة مع 24 أستاذًا يدرسون بالمؤسسات التعليمية الموجودة في المدينة الجديدة "علي منجلي" بولاية قسنطينة، التي تعد إقليمًا ناشئًا يضم تركيبة سكانية غير متجانسة من خلال عدة مؤشرات - نذكر منها على وجه التحديد : المستوى الاجتماعي، المستوى الاقتصادي، الموطن الأصلي... الخ - إلى جانب ارتفاع النمو الديموغرافي بها الذي قدر سنة 2015 بـ : 218259 نسمة من مجموع 243112 نسمة متركزة في بلديات دائرة الخروب¹⁴. ومن أصل 24 مقابلة، أجرينا 12 منها مع أساتذة مادة الاجتماعيات في التعليم المتوسط، معتمدين في ذلك على عينة كرة الثلج، التي كانت الحل الوحيد المتاح في ظل عدم تضمّن ترخيص الدراسة الميدانية، الذي تحصلنا عليه من مديرية التربية لولاية قسنطينة بتاريخ : 18 أكتوبر 2016¹⁵، لأي تعليمية تلزم مدراء المؤسسات التعليمية أو الأساتذة بقبول إجراء مقابلات معهم¹⁶.

5. تدريس قضايا البيئة الطبيعية في الجزائر عن طريق مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا

حاولت الجزائر في هذا جانب التوفيق بين الأولويات الدولية والإقليمية والوطنية على حد سواء، فإذا أخذنا التنسيق العربي- العربي كأ نموذج، نجد بأنها شاركت في عدة حلقات وندوات عربية تنسيقية سعت بالدرجة الأولى إلى " (...) تحقيق التوازن بين دراسة البيئة المحلية والعربية وبين بيئة العالم¹⁷. أما على المستوى الوطني، فإن بروتوكول الاتفاق الموقع في أبريل 2002 بين وزارة التربية الوطنية ووزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة تضمن في المادة السابعة منه بُدًا يؤكد على إنجاز برنامج لتدعيم التربية البيئية في المناهج الدراسية وخلق أنشطة تكميلية في المؤسسات التعليمية يركز على المحاور الموضوعاتية التالية : الماء؛ الهواء؛ الطبيعة؛ النفايات؛ الطاقة؛ الصناعة والضجيج (...) "¹⁸. وعند تصفحنا لأدلة المربي في التربية البيئية الموجهة لأساتذة التعليم الإلزامي في الجزائر تجلّى لنا بأنها ركزت على المحاور الموضوعاتية التالية : الماء؛ النفايات؛ النار(الحرائق)؛ الزلزال¹⁹. من خلال اطلعنا على المواضيع التي تناولت قضايا البيئة الطبيعية في كتاب الجيل الأول لمادة الجغرافيا، لاحظنا بأنها قد مسّت المحاور الموضوعاتية التي وردت في نص بروتوكول الاتفاق، كما تطابقت أيضًا مع المحاور الواردة في الأدلة البيداغوجية، أي أنّ هناك انسجام بين الأدوات والوسائل المستخدمة في تدريس وتعميم مبادئ التربية البيئية بالمدرسة الجزائرية.

إضافة إلى ذلك، لم يعتمد المسؤولون عن وضع مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا على مقارنة واحدة فقط في تصميم المواضيع البيئية، بل عمدوا إلى استخدام مقارنة تشخيص المشكلات التي تعاني منها البيئة الطبيعية والأسباب المؤدية إلى تفاقمها، ومن ثمّ إلى مقارنة تقديم الحلول الملائمة لها والحث على حماية جميع مكوناتها دون استثناء، فعندما نرجع إلى مواضيع مثل: تنظيف الشواطئ، بيئة نظيفة، حماية البيئة كيف نساهم في حماية البيئة... الخ المدمجة في السنة الأولى من التعليم المتوسط، وإلى موضوعي: استغلال المياه، وتسيير المياه، المدمجين في السنة الثانية من التعليم المتوسط، ثمّ إلى موضوع: مصنع لمعالجة النفايات المدمج في السنة الثالثة من التعليم المتوسط، لنصل إلى موضوعي: مصنع لإنتاج الطاقة الكهربائية وإنتاج الطاقة الشمسية المدمجين في السنة الرابعة متوسط، فإنّه يتأكّد لدينا صحة التحليل الذي قدمناه. كما أنّ توزيع هذه المواضيع على السنوات الأربع لمرحلة التعليم المتوسط - بحيث تعالج في كل مستوى حلول لمشكلة بيئية مختلفة - غايته تنمية وتطوير الدافعية لدى التلاميذ للانتقال من مرحلة التكوين البيئي إلى مرحلة ممارسة الفعل البيئي؛ وبذلك يصبحون " مواطنين بيئيين - Des éco-citoyens ".

1.5. تطبيق المقاربة بالكفاءات من طرف أساتذة الجغرافيا في التعليم المتوسط: بين التأييد والرفض

أعربت غالبية أساتذة الاجتماعيات الذين أجرينا معهم مقابلات نصف موجهة عن تأييدهم للمقاربة بالكفاءات، كما أنهم أقرّوا أيضاً بملائمتها لتدريس مناهج مادة الجغرافيا بما أنّها تختص بالتطرق إلى طبيعة تضاريس الوسط الطبيعي و نشاط الإنسان فيه، أي لها علاقة مباشرة بما يجري في الحياة اليومية للتلاميذ. إلا أنّ تأييدهم هذا جاء مقتصرًا فقط على المبادئ النظرية لهذه المقاربة البيداغوجية، أما من الناحية الميدانية ذات الصلة المباشرة بممارستهم لها مهنيًا فقد تحفظوا على كيفية تطبيقها في ظل الظروف التي ميّزت بداية تنفيذ الإصلاحات التربوية لعام 2002، إذ أكدوا بأنّ الشروع في التدريس بها واجهته عدّة عراقيل في المدرسة الجزائرية، حيث اعتبروا عامل الاكتظاظ داخل الأقسام العائق الأساسي الذي حال دون العمل بها بالشكل الصحيح، فهي تتماشى مع العدد القليل للتلاميذ وتزيد فعاليتها كلما توفر هذا الشرط .

توجد عوائق أخرى عدّها أفراد عينة الدراسة لا تقل في حدّتها عن عائق أو مشكل الاكتظاظ داخل الأقسام الدراسية، إذ يأتي في مقدمتها عائق كثافة محتوى مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا وعدم تناسبه مع الحجم الساعي السنوي المخصص للمادة- وقد عبّر أساتذة الاجتماعيات عن هذه الحالة بكلمة "حشو" التي تكررت بشكل مستمر في حديثهم-، مشكلة تدني مستوى التلاميذ وعدم رغبتهم في الدراسة، عدم تماشي هذه المقاربة مع الفروق الفردية للتلاميذ، عدم نجاعة السندات الموجودة في كتاب الجيل الأول لمادة الجغرافيا بسبب صغر حجم الصور وعدم وضوح غالبيتها، قدم الإحصائيات الواردة في الدروس وهو ما جعلها غير مقنعة للتلاميذ، صعوبة توحيد أسئلة الامتحانات نظرا لاختلاف المنتج المعرفي الذي يقدمه التلاميذ من قسم إلى آخر، نقص كبير في الإمكانات المادية على مستوى مؤسسات التعليم المتوسط خاصة منها حديثة النشأة، فهي لا تتوفر على الخرائط المتخصصة والمجسمات، إلى جانب عدم امتلاكها لأجهزة العرض " Data Show " ، وإن وجدت فهي بأعداد غير الكافية وعادة ما تكون من نصيب أساتذة العلوم الطبيعية .

بالنسبة لأفراد عينة الدراسة الراضين للتدريس بالكفاءات، فقد وجدنا بأنّ سبب عدم تقبلهم لهذه المقاربة يرجع إلى تعلّقهم وارتباطهم بمقاربة الأهداف فهي حسب رأيهم تحفز التلميذ والأستاذ معًا، كما أنّ التدريس بها فيه متعة على عكس المقاربة بالكفاءات التي فرضت من طرف الوزارة الوصية دون أن تستشيرهم في مدى حداثتها وفي توقيت بداية العمل بها.

2.5. معوقات تطبيق المقاربة بالكفاءات في تدريس قضايا البيئة الطبيعية: مشاكل بيداغوجية ومهنية !

إنّ المقابلات التي أجريناها مع أساتذة الاجتماعيات، سمحت لنا بالتعرف على طبيعة المشاكل البيداغوجية والمهنية التي واجهتهم عند تدريسهم لقضايا البيئة الطبيعية باستخدام المقاربة بالكفاءات في مادة الجغرافيا، حيث يمكن تصنيفها إلى مشاكل مشتركة وأخرى غير مشتركة. فيما يخص الصنف الأول فهو يشمل المعوقات التالية :

- تأخر صدور وثيقة مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا عند الشروع في تطبيق إصلاحات عام 2002 حيث بدأت عملية التدريس بالبرنامج الجديد في الموسم الدراسي 2003-2004 في غياب هذه الوثيقة التي تعد المرجع الأساسي الذي يلجأ له الأستاذ عند كل درس.
- تأخر تكوين أساتذة الاجتماعيات كغيرهم من أساتذة التعليم الإلزامي لتمكينهم من التدريس بالكفاءات فهناك منهم من لم يستفد أصلاً من ندوات وأيام تكوينية مع مفتش المادة، أما البعض الآخر منهم استفاد منها ولكن بعد فترة من انطلاق الدراسة في العام الأول من تطبيق الإصلاحات.
- أكد أساتذة الاجتماعيات بأن محتوى مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا في مجمله لا يتطرق إلى قضايا البيئة الطبيعية من منطلق قيم أخلاقي، بل يتناولها كمعلومات جغرافية محضة ترتبط أساساً بالتضاريس والمناخ وأحوال الطقس وطبيعة أنشطة الإنسان في الوسط الطبيعي... الخ، أما المواضيع البيئية القليلة التي وردت في السنة الأولى والرابعة متوسط فقط فوجودها في المحاور الأخيرة من البرنامج جعلها عرضة لعدم التطرق بسبب كثافة محتوى المادة ككل، وكذلك بسبب التأخر الناتج عن الإضرابات التي تنظمها نقابات التربية .
- عدم توفر المؤسسات التعليمية على الإمكانيات المادية لتنظيم خرجات ميدانية لصالح التلاميذ إلى المحميات الطبيعية أو إلى المناطق التي تعرف تدهوراً بيئياً لكي يحتكوا بها على المباشر، إذ تعتبر وسيلة جد فعالة لاكتساب الكفاءة التعليمية في مجال التربية البيئية .
- أما الصنف الثاني، فيشمل العوائق التي تختلف من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، أي حسب الإمكانيات التي تتوفر عليها، ويمكن تحديدها حسب ما قدمه أفراد عينة الدراسة من معلومات في نقاط الآتية:
- عدم توفر وسائل الإيضاح، كالخرائط، المجسمات، البوصلة، الوسائل التكنولوجية... الخ، فمسألة اقتناءها تتوقف على حجم الميزانية التي تخصصها إدارة المدرسة لمادة الاجتماعيات ككل التي تشمل المواد الثلاثة معاً: تاريخ، جغرافيا، تربية مدنية، وهي عادة ما تكون ميزانية متواضعة حسب أفراد عينة الدراسة.
- عدم توفر المساحات الخضراء في فضاء المؤسسات التعليمية لاستغلالها في شرح المعلومات المرتبطة بالبيئة الطبيعية، فمعظمها حسب ما أدلى به أساتذة الاجتماعيات تعاني من محدودية المساحات الخضراء بها.
- التأثير السلبي للحي الذي توجد به المؤسسة التعليمية، فعدم وعي سكانه وتلويثهم للمحيط جعل من المواضيع البيئية التي درسها التلاميذ في محتوى مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا عديمة النفع والفاعلية.
- عدم تعاون أولياء التلاميذ، فأغلبهم يهتمون فقط بالنقطة التي يتحصل عليها أبنائهم في الفروض والامتحانات، أما أن يقدموا يد العون للأساتذة بهدف توفير الإمكانيات اللازمة لتدريس مواضيع البيئة الطبيعية في مادة الجغرافيا فذلك آخر اهتماماتهم.
- إذن، هذه المجلد العوائق التي واجهها أساتذة الاجتماعيات عند تدريسهم لقضايا البيئة الطبيعية باستخدام المقاربة بالكفاءات، فهناك منها ما يمكن معالجته من طرف وزارة التربية الوطنية، وهناك منها ما يتعلق بالشركاء الاجتماعيين المعنيين بتحمل مسؤولياتهم أيضاً لمواجهة مختلف المشكلات البيئية، فهي مسؤولية مشتركة.

3.5. اقتراحات من أجل تربية بيئية فعالة من خلال توظيف مناهج مادة الجغرافيا في التعليم المتوسط

أتاح الاحتكاك اليومي لأساتذة الاجتماعيات سواء مع التلاميذ أو مع محتوى مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا المجال لبناء تصور بيداغوجي خاص بهم، يرنو إلى تدريس مبادئ التربية البيئية بطريقة أحسن تؤدي الهدف في تنشأ جيل من

المواطنین يحافظون على موارد البيئة الطبيعية ويساهمون في التصدي للمشكلات التي تهددها. حيث تتجلى معالم هذا التصور في الاقتراحات الآتية :

- إعطاء الجغرافيا المكانة التي تليق بها كمادة دراسية تساهم في بناء شخصية التلميذ، من خلال توفير الإمكانيات المادية والبيداغوجية اللازمة لتدريسها، ومع ضرورة زيادة معاملها البيداغوجي.
- تخفيف محتوى المناهج الدراسية لمواد الاجتماعيات بشكل عام ولمادة الجغرافيا بشكل خاص، مع ضرورة تحيينه بمعلومات حديثة وإدراج مواضيع البيئة الطبيعية في الدروس الأولى من البرنامج.
- خفض عدد التلاميذ في القسم الواحد لكي يتسنى للأساتذة تطبيق مبادئ المقاربة بالكفاءات ميدانياً بشكل صحيح في جميع الدروس وليس البيئية منها فقط .
- التركيز على استعمال الوسائل التعليمية البصرية والسمعية البصرية: كالصور الثابتة، أشرطة الفيديو الصور المتحركة... الخ في تدريس مواضيع البيئة الطبيعية، وذلك نظراً لما تلقاه من تجاوب إيجابي لدى التلاميذ حيث تساهم في إيصال الفكرة لهم بوضوح و بمجهود أقل .
- تدريس المواضيع البيئية المدمجة في محتوى مناهج الجغرافيا بمقاربة أخلاقية، والعمل على تخفيف الجانب الجغرافي التقني بما يتناسب مع المرحلة العمرية لتلاميذ التعليم المتوسط .
- اعتماد التبسيط كمبدأ في تصميم محتوى مناهج الجغرافيا ككل بما فيه ذلك الذي يعنى بقضايا البيئة الطبيعية، حيث أشار أفراد عينة الدراسة أنّ تلاميذ السنة الأولى متوسط يواجهون صعوبة في استيعاب وفهم بعض المعلومات التي اعتبروها فوق مستواهم العقلي والمعرفي.
- دمج مواضيع بيئية جديدة تتناول المستجدات البيئية مثل : الاحتباس الحراري، التغيرات المناخية في شمال إفريقيا، أسباب التغيرات المناخية وكيفية التصدي لها، دراسة مميزات البيئة الطبيعية المحلية المشاكل البيئية في الجزائر، الثروة الحيوانية، الزحف العمراني وأثره على البيئة الطبيعية.
- إيجاد آليات لتجاوز عائق التمويل المادي من أجل تفعيل التعلم عن طريق الخرجات الميدانية لتدريس المواضيع البيئية بفعالية من خلال محتوى مناهج الجغرافيا وهي طريقة تتماشى مع المقاربة بالكفاءات. كما ألحّ أفراد عينة الدراسة على ضرورة تحمل منظمات المجتمع المدني لمسؤولياتها، خاصة منها الجمعيات البيئية لكي تقدم يد العون لإدارة المؤسسات التعليمية في هذا نوع من النشاطات اللاصفية .

خاتمة

اعترض تدريس قضايا البيئة الطبيعية المدمجة في محتوى مناهج الجيل الأول لمادة الجغرافيا العديد من العوائق التي تزامنت مع اعتماد المقاربة بالكفاءات، وقد ارتبطت هذه العراقيل أساساً بخصوصية المنظومة التربوية بالجزائر من حيث الإدارة والتسيير، كما تعلقت كذلك بطبيعة الترتيبات التي رافقت عملية التحضير لتطبيق الإصلاحات التربوية لعام 2002، ثمّ تنفيذها فيما بعد. حيث بيّنت نتائج هذه الدراسة أنّ أساتذة الاجتماعيات لم يرفضوا مبادئ المقاربة بالكفاءات بالنظر إلى الإيجابيات التي يمكن أن تقدمها للتلاميذ في مجال التربية البيئية، فهي جد مناسبة حسب رأيهم لتدريس هذا النوع من المواضيع بشرط توفير متطلبات تطبيقها ميدانياً سواء كانت بيداغوجية أو مادية، وهنا أشاروا إلى ضرورة تكييف التدريس بهذه المقاربة مع ظروف التمدن بالمؤسسات التعليمية الجزائرية، خاصة وأنّها منتج بيداغوجي مستورد طُبّق في مجتمعات تختلف في نمط عيشها وإمكانياتها عما هو موجود في المجتمع الجزائري .

قائمة الهوامش:

- ¹ (صوالح، عبد الله و الضب، محمد (2003)، " لماذا بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات " ، الكتاب السنوي 2003، الجزائر، المركز الوطني للوثائق التربوية، ص. 10 .
- ² (قمنا بعملية جرد للمواد الدراسية التي أدمج في محتوى مناهجها مواضيع مرتبطة بقضايا البيئة الطبيعية، حيث اخترت مراحل التعليم الإلزامي والممتلئة في: التعليم الابتدائي، التعليم المتوسط، لاعتبارات موضوعية تتماشى مع أهداف أطروحتي.
- ³ (ملحقة سعيدة الجهوية (2009)، المعجم التربوي *LEXIQUE PEDAGOGIQUE*، الجزائر، المركز الوطني للوثائق التربوية، ص. 27 .
- ⁴ (وزارة التربية الوطنية (2008)، "القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008"، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد خاص، الجزائر، د.د.، فيفري، ص. 7-8، متاح للتحميل على عنوان URL التالي : <http://www.education.gov.dz/wp-content/uploads/2015/02/loi0804Ar1.pdf> ، تاريخ التصفح والتحميل : 25 جويلية 2015.
- ⁵ (دم. (2003)، " الكفاءة التعليمية "، الكتاب السنوي 2003، الجزائر، المركز الوطني للوثائق التربوية، ص. 9 .
- ⁶ (بن حبيلس، مصطفى (2003)، " إستراتيجية المقاربة بالكفاءات "، الكتاب السنوي 2003، الجزائر، المركز الوطني للوثائق التربوية، ص. 19 .
- ⁷ (المرجع نفسه، ص. 19 .
- ⁸ (وزارة التربية الوطنية (2008)، مرجع سبق ذكره، ص. 8 .
- ⁹ (المرجع نفسه، ص. 6.
- ¹⁰ (المرجع نفسه، ص. 6.
- ¹¹ (صوالح، عبد الله و الضب، محمد (2003)، مرجع سبق ذكره، ص. 10 - 12 .
- ¹² (مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية (تاريخ تصفح الموقع : 21 أبريل 2017)، " الإصلاح التربوي المنتظر في تونس : إصلاح في الصميم أم مجرد ترميم ؟ "، عنوان URL : <http://www.cds-center.com/%D8%A7%AD>، على الساعة: 23:35، ص. 1.
- ¹³ (الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (ديسمبر 2014)، التقرير التحليلي : تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013 المكتسبات والمعوقات والتحديات، المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ص. 9، 62. (http://www.csefrs.ma/pdf/R_analytique_ar.pdf) .
- ¹⁴ DIRECTION DE LA PROGRAMMATION ET SUIVI BUDGETAIRE (2015), *La wilaya de Constantine par les chiffres*, Algérie, direction générale du budget wilaya de Constantine, p.21.
- ¹⁵ (كان من الضروري تأخير إيداع طلب الحصول على ترخيص الدراسة الميدانية بمديرية التربية لولاية قسنطينة إلى شهر أكتوبر عوض تقديمه في شهر سبتمبر مع بداية الدخول المدرسي مباشرة، حيث اتخذنا هذا القرار بغية تجنب أية شكوك أو تحفظات من شأنها أن تعرقل عملية جمع البيانات المطلوبة من أفراد عينة الدراسة، خاصة بعد مشكلة الخطأ الذي ورد في خريطة كتاب الجيل الثاني لمادة الجغرافيا الموجه لتلاميذ السنة الأولى متوسط، وما أثارته من ردود فعل سلبية لدى كل من العامة والعاملين في قطاع التربية. فبالرغم من أن دراستنا ركزت على مناهج الجيل الأول، إلا أن تناول الإعلام للمشكلة خلف حساسية كبيرة عند الحديث عن الجغرافيا بشكل عام كمادة دراسية، وهذا ما لمسناه من خلال التساؤلات التي طرحت علينا من طرف الأمين العام لمديرية التربية بولاية قسنطينة، وكذلك تلك التي طرحها علينا أساتذة التعليم الإلزامي خاصة في

مرحلة التعليم المتوسط، حيث تكرر طرح السؤال التالي : لماذا مادة الجغرافيا بالتحديد ؟ من طرف مختلف الفئات التي تعاملنا معها في الميدان.

¹⁶ (حسب الإحصائيات التي قدّمت لنا من طرف مصلحة التنظيم التربوي بمديرية التربية لولاية قسنطينة، فقد قدّر عدد مؤسسات التعليم الإلزامي بالمدينة الجديدة "علي منجلي" في السنة الدراسية 2016-2017 بـ : 63 مؤسسة تربوية، منها 19 مؤسسة تعليم متوسط و44 مؤسسة تعليم ابتدائي . (المصدر: مقابلة مع السيد رئيس مصلحة التنظيم التربوي بتاريخ: 07 نوفمبر 2016).

¹⁷ (محمود وهبي، صالح و درويش العجي، ابتسام (2003)، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، دمشق، المطبعة العلمية، ص.154- 166 .

¹⁸ (وزارة التهيئة العمرانية والبيئة (2007)، التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة، الجزائر، دار الحقائق للطباعة النشر والتوزيع، ص.337.

¹⁹ (وزارة التربية الوطنية، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة (2007)، أدلة المربي في التربية البيئية، الجزائر، د.د.، ط.3، ص.11.